رحال لـ«الوطن»: يخفّف العبء على المواطنين وبعض الغرامات تصل إلى عشرين ألف ليرة

مرسوم بالإعفاء من غرامات التأخر عن تسجيل واقعات الأحوال المدنية

محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ٧ القاضي بإعفاء المواطنين السوريين ومن في حكمهم من الغرامات المترتبة عليهم المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية رقم ١٣ لعام ٢٠٢١ بسبب تأخرهم في تسجيل واقعات الأحوال المدنية أو في الحصول على البطاقة الشخصية أو الأسرية عن المدة المحددة قانوناً.

ونصت المادة الأولى من المرسوم أنه يعفى المواطنون السوريون ومن في حكمهم من الغرامات المترتبة عليهم، المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية رقم ١٣ لعام ٢٠٢١ بسبب تأخرهم في تسجيل واقعات الأحوال المدنية، أو في الحصول على البطاقة الشخصية أو الأسرية، عن المدة المحددة قانوناً.

وتضمنت المادة الثانية أنه يعمل بهذا المرسوم التشريعي لمدة ستة أشهر من تاريخ نفاذه.

وأكدت المادة الثالثة أنه لا تسري أحكام هذا المرسوم التشريعي على الواقعات التي سجلت قبل نفاذه، وأشارت المادة الرابعة إلى أنه تصدر التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم التشريعي بقرار من وزير الداخلية.

من جهته أكد مدير عام الأحوال المدنية أحمد رحال أن المرسوم يخفف العبء على المواطنين للحصول على البطاقة الشخصية والبطاقة الأسرية وتسجيل واقعات الأحوال المدنية الخاصة بهم، موضحاً أنه من الممكن أن يكون المواطن قد أحجم عن تسجيل واقعة ما أو تأخر في تسجيلها نتيجة وضعه المادي، ليأتي المرسوم بإعفاء جميع واقعات الأحوال المدنية، وبالتالي الحصول على البطاقتين من دون أي غرامة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رحال أن غرامة التأخير للحصول على البطاقتين الأسرية والشخصية تقدر بـ٧ آلاف ليرة، كما أن غرامة تأخير تسجيل الواقعة سواء كانت «ولادة أم وفاة أم زواج أم طلاق» تتراوح ما بين ٥ إلى ٢٠ ألف ليرة، مضيفاً: جميع هذه الغرامات شملها مرسوم الإعفاء.

وأكد رحال أن المرسوم ينفّذ بشكل مباشر من بعد نشره في الجريدة الرسمية، ليصار بعدها لتعميمه على كافة مديريات ومراكز السجل المدني.

وعن آلية تطبيق المرسوم لفت رحال إلى أن أي مواطن تستوجب بحقه الغرامة يعفى بشكل مباشر منها وتسقط عنه عندما يراجع السجل المدني لتسجيل الواقعة التي تأخر في تسجيلها، مبيناً أن المرسوم يشمل المواطنين السوريين سواء في بلد الاغتراب أم في داخل سورية ومن في حكمهم أي الفلسطينيون المسجلون لدى قيود الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين.

«الوطن» تنفرد بنشر تفاصيل برنامج اللقاح الخاص بـ«كورونا» في سورية

الصحة العالمية: ٣٨ مليون دولار تكاليف الحملة ولم يحدد موعد وصول الدفعة الأولى

محمود الصالح

كشفت ممثلة منظمة الصحة العالمية في دمشق أكجمال مختوموفا لـ«الوطن» عن تأخر لقاحات «كوفاكس» التابعة لمنظمة الصحة العالمية، مضيفة: لم يتم تأكيد موعدها، ولكن من المتوقع وصولها في غضون أسابيع.

وأكدت مختوموفا أن الدفعة الأولى خصصت لتغطية العاملين الصحيين والعاملين على الخطوط الأمامية الذين هم على اتصال مباشر مع «كوفيد ١٩» والمعرضين لخطر الانتقال على أساس يومي.

وفي بيان لمنظمة الصحة العالمية و«اليونيسيف» حصلت «الوطن» على نسخة منه تضمن بياناً خاصاً ببرنامج العمل الخاص بتوفير لقاح «كوفيد ١٩» في سورية، وكذلك البرنامج التنفيذي لتوزيع اللقاح، أكدتا أنه في ٢٥ آذار الماضي أعلمت المنظمة من قبل برنامج «كوفاكس» أن تسليم الجرعات من معهد المصل الهندي سيتأخر في آذار ونيسان الجاري، وأن أقرب موعد للتسليم قد يكون في أيار القادم، ويعود سبب التأخير في إمدادات جرعات اللقاح المنتج في المعهد إلى سورية وإلى دول عديدة أخرى على حد سواء، لزيادة الطلب على لقاحات «كوفيد ١٩» في الهند.

وبناء على برنامج «كوفاكس» تعد سورية واحدة من ٩٢ دولة مؤهلة للحصول على اللقاحات اللازمة، وبالتنسيق مع التحالف العالمي للقاحات والتمنيع، تواصل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف تقديم المساعدة التقنية التفصيلية ومشاركة التوجيهات الإرشادية للسلطات الصحية الوطنية في سورية واللجان المنبثقة منها.

وأكدت المنظمة أن سورية وقعت على الجزء الأول (أ) من وثيقة طلب اللقاح من قبل وزير الصحة وتم إرساله إلى التحالف العالمي للقاحات والتمنيع في منتصف شهر كانون الأول الماضي، كما أعلن رئيس مجلس الوزراء السوري موافقة الحكومة على مبادرة اللقاح من خلال برنامج (كوفاكس)، حيث تم توقيع الجزء (ب) في الثالث من شباط الماضي وتم إرساله إلى التحالف العالمي للقاحات والتمنيع.

> الدفعة الأولى تستهدف ١٩٠ ألفاً من العمال الصحيين و٤٨٥ ألفاً من كبار السن.. والثانية ١,٥ مليون كبار سن و١,١٣ مليون أمراض مزمنة و٣٠٠ ألف مدرس و٨٥٨ ألفاً للعمال الأساسيين

اللقاح الهندي

وأدرجت منظمة الصحة العالمية في منتصف شباط الماضي اللقاح الذي تنتجه الهند في معهد البلازما تحت قائمة أسماء اللقاح المستعملة أثناء الطوارئ. وفي وقت لاحق تم تأكيد تخصيص هذا اللقاح من قبل التحالف العالمي للقاحات والتمنيع خلال أيار القادم على أن يتم تسليم ٩١٢ ألف جرعة، ويعتمد التوزيع المقترح على التقديرات الحالية للقاحات المتوافرة في الشركات المصنعة.

تحديد الأولويات

وتم الاتفاق على أن المجموعات العالية الخطورة هي المجموعات المستهدفة في سورية حسب (كوفاكس) وهي القوى العاملة الصحية ويشكلون ٣ بالمئة من السكان، وكبار السن ممن هم أكبر من ٥٥ عاماً ويشكلون ١٣ بالمئة من السكان، والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة ويشكلون ٥ بالمئة من مجموع السكان.

وفي الوقت الحالي تقوم السلطات الوطنية بجمع وتوحيد البيانات السكانية من جميع محافظات سورية لأربع عشرة، وتعتمد وزارة الصحة بشكل كبير على الآليات والطرق التي يتم التعامل فيها بما يخص أنشطة التحصين الروتينية في جميع أنحاء هذه المحافظات.

ووفقاً للاجتماع الذي عقد في السابع من شباط الماضي سيتم إجراء التطعيم المخطط له بنسبة ٢٠ بالمئة وفقاً لـ٣ مراحل مع تعديل الجرعات وفقاً للكميات المتاحة بوساطة (كوفاكس) وأرقام السكان المعدلة.

المرحلة الأولى وتستهدف ١٩٠ ألفاً من العاملين الصحيين و٤٨٥٤٥٠ من كبار السن. والمرحلة الثانية تستهدف ١,٥ مليون من باقي كبار السن و١,١٣ مليون من الأشخاص الذين يعانون من أمراض مترافقة، و٣٠٠ ألف من أساتذة المدارس، و٨٥٨ ألفاً من العمال الأساسيين في الدولة.

وعند تقديم الخدمة يتم التخطيط لاستخدام ٧٦ مشفى كمراكز تطعيم، إضافة إلى ١٠١ مرفق رعاية صحة أولية في جميع أنحاء البلاد، وسيتم تقديم الخدمات من قبل فرق المستشفى المدربة وموظفي التحصين الروتيني كجزء من الفرق الجوالة، وهذا العدد من المراكز والفرق بشكل أولي وهي خاضعة للتعديل بناء على التخطيط الجزئي الجاري، وسيكون لكل مشفى ٣ فرق أو أكثر مخصصة للتخطيط المصغر لكل مرحلة من مراحل الحملة.

أما في الشمال الشرقي فسيتم التنفيذ حسب الخطة المتبعة لبرنامج التلقيح الموسع (البرنامج الوطني للقاح) من خلال ١٧ مرفقاً ثابتاً، إضافة إلى ١٠٥ فرق جوالة.

وتستهدف المرحلة الأولى من اللقاح القوى العاملة الصحية المعرضة للخطر، والعاملين في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية، بغض النظر عن موقعهم.

وعن السجلات والبيانات التي سيتم اعتمادها لمنح وثائق السفر قال البيان: إنه ستقوم السلطات الوطنية بتقديم إثبات تطعيم بداعي السفر أو لأغراض تعليمية أو مهنية، كما ستحدد تلك البيانات وضع التطعيم من خلال الدراسات البيانية، وسوف توفر معلومات في حال حدوث آثار جانبية سلبية بعد التطعيم أو في حال الحصول على نتيجة إيجابية لاختبار كوفيد ١٩، كما ستوفر السجلات الوطنية بطاقة تطعيم البالغين وكبار السن، حيث تتم إضافة لقاحات كوفيد ١٩ عليها إضافة لأي لقاحات أخرى يوصى بها كما تحتوي هذه البطاقة على إرشادات بخصوص الجرعات المطلوبة لاستكمال دورة التطعيم.

تحديات

وأكدت المنظمة التزامها ببذل قصارى جهدها لمكافحة الفيروس في سورية وتأمين اللقاحات للشعب السوري، على الرغم من وجود الكثير من التحديات، ومن المهم معرفة أنه مع العلم أن برنامج (كوفاكس) هو الطريقة المثلى لتأمين اللقاحات لجميع أنحاء البلاد، ومن بين التحديات والأمور المجهولة التي يمكن أن تؤثر في نشر اللقاح هي عدم القدرة على تنبؤ التصنيع وتوافر اللقاح عالمياً، حيث لم يتم تحديد تاريخ وصول الدفعة الأولى من اللقاح المخصصة لسورية، وقد أعلمنا أن الشركة المصنعة – معهد المصل الهندي – ستعيد توجيه إنتاجها من اللقاح إلى الاحتياجات الهندية المحلية وبالتالي سيتم تأخير تسليم اللقاحات إلى سورية حتى أيار القادم. .

كما أن خيارات تأمين اللقاحات قد تكون محدودة على المدى الطويل، ما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، كما الطفرات والمتغيرات الحالية لفيروس كوفيد ١٩ المنتشر في سورية غير معروفة، ما يصعب التنبؤ أو إثبات فعالية اللقاحات المقدمة. عدا أن تمويل دعم نشر اللقاح غير مؤكد ولا يمكن التنبؤ به، وهناك حاجة إلى وضع خطة طوارئ لضمان استمرارية تقديم اللقاحات عبر برنامج (كوفاكس) في الربعين الثالث والرابع من العام الحالي.

تكاليف اللقاح

تبلغ كلفة التشغيل التقديرية للمرحلة الأولى من إطلاق اللقاح من خلال برنامج (كوفاكس) التي تستهدف ٣ بالمئة فقط خلال الربع الثاني من العام الحالي ٧ ملايين دولار، أما المرحلة الثانية من إطلاق اللقاح فهي تستهدف ١٧ بالمئة من السكان كبار السن ومن ذوي الأمراض المزمنة وسيتم إعطاء اللقاح في الربعين الثالث والرابع من العام الحالي، وتقدر منظمة الصحة العالمية واليونيسيف العجز في التكاليف التشغيلية بمبلغ ٣٢ مليوناً.

وفي التفاصيل يبلغ المجموع النهائي لميزانية جولتي اللقاح أكثر من ٣٨,٨ مليون دولار، موزعة بين نحو ١٥,١ موارد بشرية وحوافز، نحو ١,١ مليون تدريب ونحو ٩٧٢ ألف دولار اجتماعات، ونحو ٦,٣ ملايين دولار سلسلة التبريد والإمدادات والخدمات اللوجستية، ونحو ٥,٥ ملايين دولار نقل، ونحو ٢,٥ مليون دولار الرصد والتقييم، ونحو ٦,٧ التعبئة المجتمعية.

يذكر أن سورية لا تعتمد فقط على برنامج «كوفاكس» لتوفير اللقاحات وتمكنت من الحصول عن طريق الأصدقاء والحلفاء على عدد من اللقاحات وبدأت حملة تلقيح الأطباء المتواجدين في خطوط الدفاع الأول، كما من المتوقع أن يصل ١٥٠ ألف جرعة من اللقاح الصيني وعدد آخر من اللقاح الروسي في القريب العاجل.

أكد وجود زيادة في الاتجار بها.. و٣٣ دعوى في العام الحالي

القاضي المالي في دمشق لـ«الوطن»: ١٥ بالمئة من دعاوى الاتجار بالمواد المدعومة متورط فيها تجار كبار

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق المالي في دمشق فؤاد سكر أن نسبة ١٥ بالمئة من الدعاوى المتعلقة بالاتجار بالمواد المدعومة والمشتقات النفطية متورط فيها أشخاص من كبار التجار بينما بقية الدعاوى متورط فيها آخرون من صغار التجار، معلناً عن وجود زيادة في الدعاوى المتعلقة في هذا الموضوع في العام الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح سكر أن ٣٣ دعوى وردت هذا العام إلى دائرة التحقيق المالي خاصة بالإخلال قصداً بتوزيع سلعة مدعومة من الدولة فصل منها ٣٠ بينما في العام الماضي بلغت عدد الدعاوى ٢٧ دعوى.

سكر أرجع أسباب زيادة الاتجار بالمواد المدعومة في العام الحالي إلى زيادة الطلب عليها خصوصاً في ظل الحصار الجائر المفروض على سورية إضافة إلى وجود احتكار يستفيد منه الفاعل وهامش الربح الذي يحققه وخصوصاً أنه يحصل على هذه المواد من الدولة بأسعار مدعومة يبيعها بهامش ربح كبير، ضارباً مثلاً أن الأفران لها مخصصات من الطحين والمازوت وبالتالي فإنه بإمكان أحد الأفران أن يبيع الطحين المدعوم بأسعار كبيرة وكذلك الأمر بالنسبة لمادة المازوت.

ولفت سكر إلى أن مجلس القضاء الأعلى طلب من النيابات العامة في معرض تمثيلها في الدعاوى القائمة أمام المحاكم المتعلقة بالاتجار بالمواد المدعومة بمطالبة المحاكم برفع الحد الأعلى للعقوبة وذلك بسبب تفشي هذه الظاهرة والتي من الممكن أن تصل إلى الحبس إلى ١٥ عاماً.

وأكد سكر ضرورة التشدد في الرقابة التموينية في الأسواق من وزارة التجارة الداخلية، داعياً إلى زيادة عدد مراقبيها حتى يتم ضبط أي مخالفة تموينية سواء الاتجار بالمواد المدعومة أم الاحتكار وحتى يتعلق بالغش والتدليس بالمواد.

وأشار سكر إلى وجود دعاوى تم النظر بها في دائرة التحقيق المالي وحالياً منظورة أمام محكمة الجنايات المالية والاقتصادية منها متعلقة بضبط أطنان جبنة القشقوان بسبب الغش بالسلعة الاستهلاكية ومنها أيضاً أن أحدهم كان يشتري الغاز من المعتمدين بمبلغ حوالي ٢٥ ألف وكان يبيعها بنحو ١٠٠ ألف ليرة وتمت مصادرة حوالي ٢٥٠ جرة غاز.

وأشار إلى أنه من لم يبلغ عن أي جريمة اتجار بالمواد المدعومة فعقوبته تصل إلى حبس سنتين.

وبيّن سكر أنه صدر عدد من القرارات القضائية من الدائرة بلزوم محاكمة متورطين بالاتجار بالمواد المدعومة أمام محكمة الجنايات الاقتصادية والمالية، مشيراً إلى أن الإغلاق يكون بقرار من الضابطة التموينية وليس من القضاء ولكن عندما ينظم الضبط يحال إلى القضاء عبر النيابة العامة التموينية أو المالية للنظر فيها أمام القضاء.

الرسائل الذكية تتأخر بالوصول والازدحام ينخفض على محطات الوقود بحمص

السباعي لـ«الوطن»: دراسة لتحديد سقف عدد السيارات بكل محطة.. ومخصصات المحافظة زادت على ١٠ طلبات

حمص - نبال إبراهيم

على الرغم من حالة الارتياح العامة التي أبداها العديد من أصحاب السيارات الخاصة والعامة الذين تواصلت معهم «الوطن» في حمص بعد البدء بتطبيق الإجراءات الجديدة المتعلقة بتزويد السيارات بالبنزين وفق رسائل برنامج محروقات على البطاقة الإلكترونية وانخفاض كمية الازدحام والطوابير على محطات الوقود بالمحافظة ، فإن بعض المواطنين تحدثوا عن تأخر وصول الرسائل لهواتفهم الجوالة لأكثر من ١٠ أيام متتالية حتى يتمكنوا من تعبئة مخصصاتهم من البنزين، علاوة على وجود بعض الازدحامات النسبية على بعض المحطات وخلو البعض منها من أي ازدحام.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية في محافظة حمص تمام السباعي أكد لـ«الوطن» أنه من الممكن أن يكون سبب تأخر وصول الرسائل إلى بعض المواطنين الضغط الحاصل على البرنامج أو لعدم توفر مادة البنزين في محطة الوقود المسجل عليها من أصحاب السيارات الذين تأخرت وصول الرسائل إليهم ، لافتاً إلى أنه من الطبيعي أن يكون هناك بعض الثغرات في البداية لكن يتم العمل حالياً على تداركها شيئاً فشيئاً، وسيتم العمل على حلها خلال الأيام القليلة القادمة.

وأشار السباعي إلى أنه يوجد حالياً دراسة لتكون كل محطة وقود بالمحافظة لها سقف محدد من عدد أصحاب السيارات الخاصة والعامة المسجلين لديها بما يحقق العدالة في التوزيع ما بين الجميع، مشيراً إلى أن الازدحام النسبي الذي تشهده بعض محطات الوقود بالمدينة نتيجة وجود المادة بالمحطة بشكل دائم من جهة وإقدام أصحاب السيارات على التسجيل للتعبئة منها نتيجة لثقتهم بهذه المحطات.

ولفت السباعي إلى زيادة مخصصات محافظة حمص من مادة البنزين بأربعة طلبات جديدة لتصبح مخصصاتها ١٠ طلبات يومياً بعد أن كانت ٦ طلبات فقط ، مبيناً أنه سيتم العمل على تغطية ريف المحافظة بكميات مناسبة من الطلبات الجديدة لتعويض النقص الذي كان حاصلاً في السابق.

وبيّن أن الزيادة الحالية على عدد الطلبات اليومية ستسهم في تسريع عملية توزيع المادة وزيادة عدد المستفيدين من عمليات التعبئة جراء تواتر الرسائل الخاصة بهذه العملية، مؤكداً أن الواقع بشكل عام بما يخص مادتي البنزين والمازوت نحو التحسن التدريجي.

كميات كبيرة من المحروقات ستطرح خلال يومين

طرطوس - هيثم يحيى محمد

استبشر المواطنون خيراً بعد أن علموا باستئناف مصفاة بانياس لعملها وبدء إنتاجها من البنزين والمازوت والفيول يوم أمس حيث توقعوا زيادة الكميات المطروحة من هذه المواد في محطات الوقود وبالتالي إمكانية الحصول عليها لاستخداماتهم المتعددة إضافة لإمكانية الحد من السوق السوداء التي نشطت في الفترة الماضية نتيجة نقص هذه المواد بشكل كبير في المحطات.

لكن بالمقابل تلقت «الوطن» العديد من الشكاوى والاتصالات التي يؤكد أصحابها تأخر ورود رسائل البنزين إليهم حتى الآن رغم مضي أكثر من أسبوعين على آخر تعبئة لسياراتهم، كما تساءلوا عن إمكانية وصول الرسائل خلال سبعة الأيام المحددة وزيادة كمية التعبئة لتعود إلى ما كانت عليه قبل التخفيض إلى عشرين ليتراً.

عضو المكتب التنفيذي المختص في محافظة طرطوس بيان عثمان توقع زيادة طلبات المحافظة من البنزين خلال اليومين القادمين بعد أن أقلعت المصفاة وبدأت الإنتاج مؤكداً أن ما يصل للمحافظة حتى الأمس ما زال على حاله وهو ٨ طلبات في اليوم.

على حين أكد مصدر مسؤول في قطاع النفط لـ«الوطن» أن إنتاج مادتي البنزين والمازوت سيتوافر بكميات كبيرة خلال اليومين القادمين بعد أن أقلعت مصفاة بانياس بالإنتاج وأنه ستتم زيادة كمية البنزين للسيارة لتصبح كما كانت سابقاً (٤٠) ليتراً كل سبعة أيام مع عدم التأخير في وصول الرسائل عن سبعة أيام.

عمال النظافة في اللاذقية يطالبون بالتأمين الصحي

اللاذقية - عبير سمير محمود

يشكو عدد من أهالي مدينة اللاذقية من تراكم القمامة في الحاويات وحتى عند تقاطعات معينة في شوارع رئيسية وفرعية ضمن المدينة، محذرين من الأمراض التي تسببها تراكمات القمامة وخاصة في ظل انتشار فيروس كورونا، ومع اقتراب فصل الصيف.

ويترافق ذلك مع افتقار معظم أحياء المدينة لعمال النظافة مع وجود قلة قليلة منهم تعمل منذ سنوات وفي شوارع محددة، تتكرر مطالباتهم بتأمين صحي لهم يضمن مواصلة عملهم في ظل الظروف الصعبة وارتفاع أجور الطبابة وأسعار الأدوية وغيرها من مخلفات العمل التي يتعرضون لها.

وبالعودة إلى رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات في اتحاد عمال اللاذقية، فواز الكنج، أكد لـ«الوطن» العمل على تحسين واقع النظافة في المدينة بأقصى الطاقات الممكنة في ظل الصعوبات التي يعانيها القطاع من نقص عمال وقدم آليات.

وقال الكنج: نطالب كتنظيم نقابي بتعديل الملاك العددي لمجلس مدينة اللاذقية من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من عمال النظافة، في ظل النقص الكبير بعمالنا إذ نحتاج فعلياً لألفي عامل ولدينا حالياً ٤٠٠ عامل فقط، و٧٥ بالمئة منهم أعمارهم تزيد على ٥٠ سنة، ما يجعلهم بوضع صحي وجسدي صعب.

وشدد رئيس النقابة على ضرورة تحفيز الفئة الشابة للدخول بقطاع النظافة، مشيراً إلى ضرورة تعديل الملاك العددي بما ينعكس على مدة عقد العمل لتتحول من ٣ أشهر إلى سنة ليشعر العامل بالاستقرار وبالتالي يبقى في عمله ويستمر القطاع بالنهوض، مطالباً باختيار ٢٠٠ عامل على الأقل كحل إسعافي في الوقت الحالي.

وحول شكاوى تراكم القمامة، لفت الكنج إلى معاناة قطاع النظافة في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على بلدنا من عدم القدرة على إصلاح الآليات التي هي بالأساس قديمة وبحاجة لاستبدال، وقال: في حال بقيت الأمور على ما هي عليه فإننا كتنظيم نقابي نقرع ناقوس الخطر لواقع النظافة في المدينة خلال السنوات القادمة.

وعن المطالب الصحية لعمال النظافة، شدد رئيس النقابة على مطلب العاملين بقطاع النظافة بإعطائهم لقاحاً ضد التهاب الكبد الوبائي وتشميلهم بالتأمين الصحي، مبيناً أنه تم رفع كتاب من مجلس مدينة اللاذقية وتمت الموافقة الوزارية عليه وتحويله للمؤسسة السورية للتأمين التي قدمت عرضاً غير مقبول على الإطلاق لكون الميزانية الموجودة ضعيفة جداً بواقع ٢٠ مليون ليرة لـ٣٣٠٠ عامل وسط هذه الظروف، وأسعار الأدوية المرتفعة بحاجة لزيادة الميزانية لحوالي ٩٠ مليوناً لتوازي الأسعار الحالية.

وأكد ضرورة تعديل قيمة الوجبة الغذائية بعد التعديل الأخير الذي رفعها من ٣٠ إلى ٣٠٠ ليرة، مشيراً إلى أن ٣٠٠ ليرة لا تحقق ثمن وجبة لعامل وبالكاد تكفي لشراء بيضة علماً أن الوجبة المحددة هي بما يعادل بيضتين ونصف ليتر حليب، للعمال الذين يتعرضون للسموم والغازات.

وعن عمال مؤسسة المياه الشرب وشركة الصرف الصحي، أكد الكنج أنه تم حالياً تشميل جميع العاملين بالشركة بالضمان الصحي، وذلك بالتنسيق مع إدارة الشركة وبجهود كبيرة مشتركة وسيتم خلال أيام توزيع البطاقات التأمينية لهم جميعاً.

وأردف بالقول: تتم الدراسة لتشميل عمال الصرف الصحي ومؤسسة المياه لأول مرة بالوجبة الغذائية وفق محددات الوظيفة لمن يتعرض منهم للسموم وغيرها من ظروف العمل القاسية.

رئيس النقابة لفت إلى المطالبة باحتساب التعويضات للعاملين في الدولة وفق الراتب الحالي، موضحاً أن قرار وزارة المالية يحدد صرف تعويضات العمال وفق راتب عام ٢٠١٣، وهذا يعد ظلماً للعامل، ويجب إعادة النظر في القرار وتعديله.